اداء دور البوليس في ضرب انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، اتجهت الطغمة الحاكمة إلى الاعتماد على قوات الامن المركزي (تتبع وزارة الداخلية حجمها نحو ٢٥٠ ألف). التي أمدتها واشنطن بأحدث الأسلحة الخفيفة والثقيلة، ودرّبت قياداتها في أميركا وفرنسا والمانيا الفيدرالية، والتي استشرى نفوذها كمركز قوة أثار حفيظة مؤسسة القوات المسلحة، وفجّر الصراع بينهما... وهو الصراع المرشح للتفاقم في المستقبل القريب.

وليس أدل على الافتقار للثقة في القوات المسلحة من التلكؤ الملحوظ من جانب البنتاغون في تسليح الجيش؛ وذلك على الرغم من لهفته على «عسكرة» الحلفاء، وما كان يُبديه السادات من استعداد لتسخير الجيش، بلا تحفظ، في خدمة المغامرات العسكرية الاميركية.

فالقوات المسلحة المصرية (فيما عدا شريحة رقيقة في القمة) تنتمي للعالم الثالث، وهي تملك تراثاً وطنياً عريقاً. والأهم من ذلك أنها لم تعد فئة متميزة، إذ تعايش الجماهير ومشاكلها ومعاناتها.

وليست من قبيل المصادفة تلك التحركات الاميركية ـ المصرية ـ السودانية والحملة المسعورة ضد الجماهيرية الليبية لتوتير الأجواء أو المناورات العسكرية المشتركة وإرسال قوات مصرية إلى الحدود التشادية في السودان والحدود المصرية ـ الليبية، واستنفارها، تحضيراً للعدوان... فالهدف هو شغل الرأي العام وصرفه عن المشاكل الداخلية الى عدو خارجي وخطر مزعوم، ولتعبئة القوات المسلحة وإبعادها عن المدن، خاصة القاهرة إلى الصحراء الغربية والسودان.

وتظل الصراعات داخل المجتمع وبين المؤسسات و«مراكز القوى» هي الانعكاس المباشر للصراع الاجتماعي ـ السياسي بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

وعلى الرغم من أهمية «الحدث» ودلالته، وآثاره الواضحة على استقرار السلطة وتماسكها ووقع الضربة التي أصابت النظام في الصميم، إلّا أن المعركة لم ولن تنتهي عند هذا الحد، بل ستستعِر وتحتدم. ولن تنعم الطغمة الحاكمة بالاستقرار.

أما قوى المعارضة البورجوازية، فالمتوقع أن تتخاذل شخصيات وقطاعات عديدة منها، مع تصاعد حملة القمع، وتستقطب بعض عناصرها التوفيقية المتذبذبة أو تجمد نشاطها «توخياً للسلامة».

وفيما يتعلق بالاخوان المسلمين والجماعات الاسلاميةالمتطرفة، فإن «فورتها» الآنية ليس لها آفاق. وتكتيكاتها مثل ايديولوجيتها «لا عقلانية» انفعالية. وكانت دائمًا (في تاريخ مصر) عنصر زعزعة وخلخلة للنظام، لا يشكل خطراً على السلطة.